ه وفي صيد الحرم اذا دجه الحلال الخ لقوله عليه السلام مكة لا تحل خلاها ولا يعضد شوكها ينفر صيدها ه وان قطع جنبة الحرم او نحوه الذي ليس بمملوك ولا هو مما يسبه الناس تعلبه فتمه لما ذكرنا من الحديث افتاه وكل شيء فعله القارن اذا ذكرنا ان فيه على المفرد دما فعليه دمان دم لجنبة ودم لعمرته لانه جنى على احرامين الا ان يجاوز الميقات من غير احرام ثم احرم بالعمرة والحج فلا يلزمه دم واحد لانه ما جنى على احرامين وانما جنى بترك الرجوع الواجب ه واذا اشترك محرمان في قتل صيد فعلى كل واحد منهما جزاء كاملا لان كل واحد جنى على احرام كامل ه واذا اشترك حلالان في قتل صيد الحرم فعليهما جزاء واحد لان الضمان هنا يلزمه لحرم فيجزي مجزي ضمان للاموال وانه مجزي بخلاف ذلك لان المشترك ثم اجزاء ه واذا باع الحرم صيدا او ابتاعه فالبيع باطل لانه ممنوع من التعرض له وهذا لانه بالاحصاء كالاصطياد فكما بالاصطياد

## باب الاحصار

اذا احصر المحرم بعدو او اصابه مرض منعه من المضي حل له التحلل وقبل له اذبح شاة تذبح في الحرم وواعد من يحملها اليوم يعينه ليعلم وقت تحلله لقوله تعالى فان احصرتم فما استيسر من الهدي وانما يواعد يوم يعينه ليعلم وقت تحلله وقال الشافعي لا يكون الاحصار بمرض وقد روي قوله عن الحسن ومجاهد وقتادة والنخعي لان الاحصار لغة المنع من عدو او مرض او ضلال براحلة وعن الفراء الاحصار من المرض والحصر من العدو وعلى هذا تكون الاية خاصة في المرض ه وان كان قارنا يجب بدمين لانه محصر باحرامين ه ولا يجوز ذبح دم الاحصار الا في الحرم لقوله تعالى حتى يبلغ محله ولانه شاة هدي والهدي لا يذبح الا في الحرم بالاتفاق وقال الشافعي يذبح في الموضع الذي يحل فيه لانه عليه السلام ذبح هديه بالحديبية عام الاحصار ولانه دم فيه لان الحديبية بعضها من الحرم فجاز ان يذبح في الجملة مع القدرة على الذبح في الحرم ه ويجب ذبحه قبل يوم النحر عند ابي حنيفة لاطلاق النص ولانه شرع للتحلل وليس بنسك وهذا لا يتناول حالة الفقر لكرم الجنايات وقالا لا يجوز الذبح للمحصر ما لم يجئ يوم النحر اعتبارا بدم المتعة والقران حيث لا يتحلل والمحصر بالعمرة يذبح عند ابي حنيفة متى شاء لان العمرة لا تختص بوقت فكذا التحلل منها ه والمحصر بالحج اذا تحلل فعليه حجة وعمرة هذا

روى



روى عن ابن مسعود وعمر وذكر في الاصل ان المحصر بالحج ان قضى حجه من عامه ذلك فلا عمرة عليه وروى عن زياد ان عليه حجة وعمرة وفي الوجيز وعلى هذه الرواية اطلق صاحب الكتاب ه وعلى المحصر بالعمرة القضاء لانه عليه احصر عام الحديبية بالعمرة وقضاها من العام المقبل ولدراك سميت عمرة القضاء ه وعلى القارن حجة وعمرتان لانه يلزمه قضاء العمرة وحجة وعمرة حجة على ما ذكرنا ه واذا بعث المحصر هديا واعدهم ان يذبح في يوم بعينه ثم زال الاحصار قبل ان قدر على ادراك الحج والهدي لم يحلله التحلل ولزمه المضي لان الاحصار قد زال ولا يعتبر في التحلل ه فان قدر على ادراك الهدي دون الحج حلل لان الاحصار قد تحقق وان ادرك الهدي دون الحج حلل استحسانا لان الذبح يتحلل وقد حصل الذبح فلو لم يقدر على ادراك الحج دون الهدي حازله التحلل استحسانا لان الذبح يتحلل وقد حصل الذبح فلو لم يحصل له التحلل اذي الى ضياع ماله وجرمانه لحرمه دمه والقياس ان لا يكون له التحلل لقدرته على الاصل ه ومن احصر بمكة وهو ممنوع من الوقوف والطواف كان محصرا لتحقق معنى الاحصار ه وان قدر على ادراك احدهما فليس بمحصر لانه اذا قدر على الوقوف فقد امن الفوات لان الحج بتمامه بالوقوف بالنص واذا قدر على الطواف فقد قدر على التحلل بافعال العمرة وهو اصل ولا صحة الى التحلل بالهدي وعند الشافعي يكون محصرا لان ممنوع من تمام كما لو كان بعرفة والفرق ما ذكرناه

## باب الفوات

ومن احرم بالحج ففاته الوقوف بعرفة حتى طلع الفجر من يوم النحر فقد فاته الحج وعليه ان يطوف ويسعى ويحلق ويقضي الحج من قابل لقوله عليه السلام الحج عرفة فمن ادرك عرفة بليل فقد ادرك الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج فاعمالها بالعمرة وعليه الحج من قابل ولا دم عليه لانه لم يجن وهو مفرد والشافعي الحقه بالمحصر بجامع الدم والفرق ان ذلك عاجز عن الطواف وهذا قادر ه والعمرة لا تفوت لانها غير موقتة بوقت وهي جائزة في جميع السنة الا في خمسة ايام يكره فعلها فيها يوم عرفة ويوم النحر وايام التشريق وعند الشافعي لا يكره في السنة كلها لان الكراهة لمعنى في غيرها وقت الطواف والسعي لما قلنا عاب تمتع بالعمرة في السنة كلها لان الطواف بها لا يكره ه والعمرة سنة وهي التطوع بالطواف والسعي والاحرام لقوله عليه السلام الحج جهاد والعمرة تطوع وعند الشافعي واجبة لقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله تعالى وهذا امر والامر موصول للامر فقد يكون للندب والاستحباب وغيره

Copyright © King Saud University